قراءة فى كتاب (5)

"في الثورة والقابلية للثورة"

عرض بيان بدوي الشيخ

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: "في الثورة والقابلية للثورة"

السلسلة: قراءة في كتاب (5)

الكاتب: عزمي بشارة. عرض بيان بدوي الشيخ

الشهر/ السنة :مايو/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

"في الثورة والقابلية للثورة"، حقل الكتاب في ميدان الفكر السياسي الذي يهدف إلى صوغ نظرية نقديّة تتصدّى لتعريف مصطلح الثورة تعريفًا علميًا معاصرًا، وتأصيله في الفكر العربي.

بالإضافة إلى تقديمه طرحًا في مناقشة الحالة الثورية العربية؛ من زاوية تُعيد تركيب المعطيات التاريخية والمعلومات السياسية للثورات التاريخية الغربية والعربية، محاولاً بناء نموذج جديد في إدراك المشهد الثوري الراهن.

إنّه مرجع للباحث والمثقف والناشط السياسي، وحتى صاحب القرار السياسي، فقد بات فهم الثورات العربية والقابلية للثورات، بدوافعها ومصائرها، أمرًا ضروريًا.

مفهوم الثورة

ابتدأ الكاتب في الفصل الأول بمفهوم الثورة، مبينًا أن أنماط الحكم كلها مُعرّضة للثورة كما قال أرسطو في كتابه "السياسة"، بما فيها نمطا الحكم الأساسيان وهما: الأوليغاركية والديمقراطية، وكذالك ما يسمّيه نظام الحكم المتوازن أو الدستوري أو الأرستقراطي، والمصطلحات الثلاثة تكاد تكون عنده مُترادفات، ويقسم أرسطو أيضًا الثورة إلى نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم وآخر يُغير الحكام في إطار بنية النظام القائم.

ثم فرق الكاتب بين أسباب الثورات على كلا النمطين، ووصل إلى أنه من الصعب تحديد مفهوم علمي للثورة لإطلاقه على عدد كبير من الظواهر المختلفة، وقد ناقش مفهوم الثورة عند كل من المؤرخين العرب والأوروبيين، وقد انتهى إلى أن كلمة "الخروج" أقرب المصطلحات لمفهوم الثورة المعاصرة، فالخروج هنا بداية ليس خروجًا على الجماعة ولا على السلطان، بل تعني خروجًا من البيت إلى الميدان مما يعني مغادرة الصبر، والتذمر في الحيّز الخاص للحيّز العام، وخروجًا على قواعد اللعبة والقوانين السارية والشرعية القائمة، فهو يحمل معنى العنف لأنه يخرق ما يحمي الأعراف من بنى وأدوات وهو ما يُعد قاسمًا مشتركًا بين "الخروج" عند الإسلاميين وعند المعاصرين.

ويضع المؤلف الموقف السلفي الظاهري في مقارنة مع الموقف التأويلي الذي ساد خاصةً في مرحلة الفكر الأشعري، فالأول اعترض على الفتن عمومًا واستنكر الخروج على الحاكم حرصًا على وحدة الأمة، لكنه في الوقت ذاته لم يرض حكم الفاسق مع عدم محاربة الخارجين عليه، والثاني رفض الخروج على حاكم قام بالغلبة وبإجماع الأمة. وقد وردت

في هذا الجزء آراء ابن تيمية والماوردي وابن حنبل وابن عبد الوهاب وغيرهم. وبمزيد من النقاش خلص المؤلف إلى صعوبة التوصل إلى أي شكل من أشكال نظرية الثورة فى ظل ثنائية الخروج و"الغلبة" في الثرات الفقهي الإسلامي.

و"الثورة" في لسان العرب هي الهيج وتشمل معنى الغضب، ولكن الفرق بين الثورة والهيجة هو أن الهوجة تقتلع الصالح والطالح معًا، كالرياح الهوج تطيح بالأخضر واليابس معًا، أمّا الثورة فهي تبقي النافع وتستمد منه القوة وتقضي فقط على البالي المتهافت المعوق للحرية كما عرفها توفيق الحكيم في كتاب "ثورة الشباب".

وقد حاول الكاتب المقاربة بين مفهوم الثورة وبين مفهومي "الانقلاب" و"الإصلاح"، فعلى وجه الدقه قصد بالثورة في المجال السياسي أنها "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة".

ولفت الانتباه إلى استخدام مفردة "انقلاب" للدلالة على الثورة وكونها تعني التغيير الجذري للنظام السياسي أكثر من مفردة "ثورة" خاصة في النموذجين الفرسي والتركي. كما مال إلى عدم المقابلة بين مفهومي الإصلاح والثورة كأنهما متناقضان من المنظور السوسيولوجي، فقد نشأت فكرة الإصلاح من حركة الإصلاح الديني البروتستانتية ثم انتقلت إلى عالم السياسية مع الحركة الاشتراكية والعمالية في أوربا، ولأن تغيير النظام السياسي يتم عبر الفعل الاجتماعي، فالثوري يجب أن يكون إصلاحيًا، والإصلاحي يمكن أن يقود تحولاً ثوريًا وإلا فقد مصداقيته. وقد يكون الإصلاح تضليلاً أو خُطبًا لامتصاص غضبة الشعب فلا يصل إلى دائرة اتخاذ القرار كما الحال في بعض الدول العربية.

الجدّة والتجديد

انتقل الكاتب إلى الحديث عن خصائص الثورة وهما الجدّة والتجديد في الفصل الثاني، حيثُ قال إن عنصري الجدّة والراديكالية في الثورة وعدم قبولها سلطة فوق الدولة والمجتمع موقف علماني حديث، كما أنها مرتبطة بالجدّية والتجديد في مسار التاريخ.

وقد رأى معظم الباحثين في ولادة نظام اقتصادي جديد بعدًا اجتماعيًا تمييزًا للثورات عن مجرد تغيير للحكومة، فالرأي هذا من تقاليد البحث الماركسي، ولكن هذه الرؤية ليست

جديدة فقد اعتبرها فلاسفة اليونان وعلى رأسهم أرسطو، إذ إن قلب الأغنياء الحكومة هو الذي يؤسس لحكومة أوليغاركية، أمّا الديمقراطية فهي نتاج انقلاب يقوم به الفقراء على الأغنياء، وحتى مع وصول الطغاة إلى الحكم فإنما يأتون بشرعية من الفقراء قائمة على رغبة الناس في المساواة. بيد أن هناك فارقًا بين البعد الاجتماعي للثورة السياسية وبين اعتبار الثورة السياسية تغييرًا للنظام الاقتصادي.

وإذا كان المراد بالثورة القفزة النوعية من نظام اجتماعي لآخر، فإنها تجوز بشأن "الثورة العلمية" و"الثورة الصناعية"، فاستخدام مصطلح الثورة الصناعية يعني دينامية اجتماعية كما يقول السوسيولوجيون حتى يومنا هذا مع بدايتها بقفزة عقب توالي المعارف، أمّا تعريف الثورة العلمية يتخلص في انتقال غير تدريجي من نموذج لآخر يستبدله مع وضع زاوية نظر جديدة في نظرية علمية تفسيرية.

وقد كان مفهوم الجدّة قويًا إلى حد أن الثوريين الفرنسيين حاولوا في إطار مخطّطهم العقلاني لتجسيد الشعور بأن الثورات تدشّن تاريخًا جديداً، ووضع تقويم سنوي جديد يبدأ من سنة إعدام الملك وإعلان الجمهورية بدلاً من التقويم الميلادي، وإلغاء أسماء المقطعات القديمة وإطلاق تسميات رقمية عليها، وكأن الثورة حدث كوني.

علاقة الحرية بالثورة

في الفصل الثالث درس الكاتب علاقة الحرية بالثورة، فقد كان تعريف مصطلح الحرية هو عكس العبودية حتى الثورة الفرنسية وكما كان في الحضارة الإسلامية، أمّا بعد الثورة الفرنسية أضحت الحرية ذات بعدين: البعد النافي للقيود التي تُكبل ما بات يسمى الحريات، فتصبح الحرية بالمعنى السالب مجموعة من الحريات، والبعد الداعي لمشاركة المواطن في تقرير مصيره عبر المشاركة في إدارة شؤون الوطن.

ومن هنا فإن أي نظام ديمقراطي يتألف أولاً من الحريات المدنية التي تضمن فكرة "التحرر من"، وثانيًا الحقوق المواطنيّة السياسية التي تقوم ببناء "الحرية في" الدولة من خلال المؤسسات التي تضمن ممارستها، فإن مبرر وجودها هو أن تُنظمها، وخاصةً أن الثورات قد تخفق في تحقيق الديمقراطية لكونها عملية مُعقدة من الموازنة بين العام والخاص، إلا أنه لا حديث عن ثورات في العصر الحديث لا تطمح إلى التحرر، لذا رأى الكاتب أن ما تبقى من دلالة لفظ "ثورة" قديمًا هو تميّزها عن مفهوم الانتفاضة أو العصيان.

والثورة في عصرنا لا بدّ من أن تصل إلى أهدافها، إلا أن الغالب تسمية التمردُ ثورةً حين تلوح بشائر تحقيق الهدف وهو ما ليس تُوصيفًا علميًا، لذا يخاف الحكام من الثورة فهي تعني تحركًا لا عودة فيه.

وقد يُفقِد الفقرُ والعوزُ الشعبَ معنى الحرية، كما شُهِد تاريخيًا سهولة تحريض الجماهير ضّد حقوق مدنية أو دينية أو قومية، وذلك الوجه الآخر للإشكالية، فالفقراء يستنكرون ديمقراطية تُرسخ الهوة بينهم وبين الأغنياء، وعمومًا فهذه إشكالية بين الحقوق السياسية المدنية والحقوق الاجتماعية على مستوى الأفراد.

الحالة الثورية أو القابلية للثورة

في الفصل الرابع تحدث الكاتب بافاضة عن الحالة الثورية أو القابلية للثورة، وبيّن أن الأسباب التي تتحكم في حركة الناس وانتفاضهم ضد الظلم وتحول ذلك إلى ثورة شاملة ضد النظام كثيرة ويصعب حصرها، كما يصعب حصر دور العام والخاص فيها. ولا شك في أن في الإمكان تحليل بنية أي ثورة واستخلاص استنتاجات نظرية. لذا رجح أن هذا الجهد قد يؤدي الى صنع نظرية شاملة تتنبأ بشكل علمي بوقوع ثورة في النهاية، ولا يستبعد على الإطلاق أن يساهم هذا الجهد في مراكمة تجربة نظرية تمكن من ترجيح احتمال وقوع ثورة في بلد من البلدان، ولكن كاحتمال فحسب. وهذا لا يستثني حالات كثيرة تقع فيها ثورات حيث لم يتوقع أحد. ثم أورد ثلاثة مُسبِّبات لقيام أي ثورة من وجهة نظر لينين:

1) نشوء أزمة تُنتِج صراعات داخل الطبقات العليا وتحدث الانشقاقات للعيان، وهذا لا يكون إلا إذا استحال على الطبقات العُليا العيش بالطريق القديمة، وهو ما لا يحدث أيضًا إلا إذا تمردت الطبقات الدُنيا على نفس النظام.
2) المعاناة الشديدة للشعوب والمُرتبطة بوعي سياسي حقيقي مُدرك أن ذلك نتاج ظلم وفقدان للعدالة والإنصاف.
3) عندما يزداد نشاط الطبقات المضطهَدة وتململها نتيجة للأزمة وممارسات الطبقات المضطهِدة. وهذه نقطة تتعامل مع العامل الذاتي المتعلق بالنشاط والوعي.

لذا رأى الكاتب أن السبب الأول كاف لنشأة الحاجة إلى الإصلاح، أمّا الحالة الثورية التي تُفجر ثورة لا بد لها من تضافر عاملين من العوامل الثلاثة على الأقل، و"القابلية للثورة" في تعريف الكاتب هي أن وضع المعاناة هو حالة من الظلم، أي الوعي بأن المعاناة ليست مبررة ولا هي حالة طبيعية معطاة، ووعي إمكانية الفعل ضده في الوقت نفسه.

وأشار الكاتب أن التغيير الأكثر جسامة ومصيرية يتجلى في عصيان قيادة الجيش أوامر القيادة السياسية، وهو ما حدث في الثورات العربية، ومن هنا فإن الخيارات هي بين:

1) أن تُؤدي الثورة إلى شق الطبقة الحاكمة واختراق النظام.

2) الدخول في مساومة طويلة المدى، تؤدي إلى إصلاح متدرج بضغط مستمر من ثورة الشارع.

3) الاستعانة بالتدخل الأجنبي، وهي محفوفة بمخاطر كبيرة على سيادة البلد ووحدة شعبه.

الثورة كحالة قابلة للانتشار

هذا عنوان الفصل الخامس، فبعد الثورة الفرنسية انفجرت موجات ارتدادية في أرجاء أوروبا، كما هو الحال في موجة ثورات الربيع العربي الحالي ومحاولة الحكومات اتخاذ الخطوات الاحترازية لإفشالها، وكما فعلت النمسا لإخماد جميع الثورات بصورة فوريّة لصالح النظام القديم منذ عام 1820، وهو ما يُشبه لحدٍ كبير موقف المملكة العربية السعودية والإمارات عقب الثورات الحالية.

لكن انتشار الثورات لا يتم إذا تواءمت ظروف بلد مع الأسباب التي أدّت في البلد الذي صدّر الحالة إذا جاز التعبير، فبمجرد نجاح الثورة وما تعرضه من من إمكانات التغيير بواسطة إرادة الشعب وقدرتها على التحرك، تُجذب الشعوب التي تشعر بالاضطهاد، فيما أنها لا تبحث الحالة "علميًا" ولا تجري مقارنة قبل ذلك، لهذا تحصل الثورة نتيجة الحاجة والتغيّرات في الوجدان، فالمُعظم امتداد الثورات في بلاد غير مؤهلة لذلك بموجب تراكم معرفي، وعليه فإن نجاح الثورة يُعزى لاكتمال المعارف وليس في عفوية وفقدان التنظيم.

و قد قامت الثورة على ثلاث موجات رئيسة في العالم الغربي (الموجة الأولى بين عامي 1820 و1824، ثم الموجة الثانية من المدّ الثوري بين عامي 1829 و1834، ثم جاءت الموجة الثورية الثالثة الأضخم في عام 1848)، كما كان العالم العربي"جسمًا موصلاً للثورات" منذ ثورة تموز/يوليو1952 حيث كان انقلابًا عسكريًا عُرف كثورة على يد الضباط الأحرار في مصر، وبعده انتقلت حركات الضباط في الوطن العربي على هيئة انقلابات ثورية (كما حدث مع الحكم الملكي في العراق والثورة الجزائرية التحررية، مع ملاحظة الوضع الخاص بها حيث إنها ثورة تحرر وطني نموذجية ضد استعمار أجنبي استيطاني مباشر). وليست صُدفة أن مرحلة الثورات الديمقراطية هي مرحلة الثورات الوطنية الداعية بالانفصال في الولايات المتحدة وإيرلندا وبلجيكا وهولندا.

وقد أسهب الكاتب في الحديث عن الثورة الفرنسية لتميُزها، فالثورة لتغيير نظام أمر ضروري في الدول الاستبدادية الرافضة للإصلاح، ولكنه غير كافٍ، فالثورة الديمقراطية تحديدًا لا تقود إلى الديمقراطية بفعل واحد هو قلب نظام الحكم بل عبر إصلاح طويل المدى.

الثورة الديمقراطية والأيديولوجية

ختم الكاتب الفصل السادس من الكتاب بموضوع الثورة الديمقراطية والأيديولوجية، وذكر أنه في الغلب لم تنجح ثورة شعبية في التاريخ لأحزاب لها برنامج مُسبق ذو أيديولوجية سياسية فكرية مُعلنة، أمّا الثورات الروسية والإيرانية والكوبية وغيرها؛ فكانت في بدايتها ثورات ضد الظلم وانتهت إلى سيطرتها على الثورة أو السلطة.

وليس المقصود عدم تصدّر أحزاب، بل هذا قد يكون أمرًا مرغوبًا تُشكل فيه تلك الأحزاب قوة حداثية كما تُعبر عن قوى سياسية حقيقية في المجتمع ولديها تصورات تنافسية تشترك في تضرُرها من نظام الاستبداد، فالمشكلة الأساسية تكمن في طرح القضايا الأيديولوجية للحسم قبل ترسخ قواعد النظام الديمقراطي. فغياب التخطيط والبرنامج السياسي ينتج عنه انشقاقات وشروخ في الدولة عقب سقوط النظام السابق، إذًا لا بد من وجود خطة وبرنامج تتفق عليه أوسع قوى سياسية ممكنة لضبط عملية التحول الديمقراطي. الثورات الديمقراطية لها قواعد وأصول تُميزها عن الثورات الأخرى، وبغض النظر عن طول فترة التحول إلا أن الأهم أن تكون مدروسة ومُجمعًا عليها إلى حد بعيد.

معلومات الكتاب

العنوان: في الثورة والقابلية للثورة

المؤلف: الدكتور عزمي بشارة

عرض: بيان بدوي الشيخ. ناشطة وباحثة في المجال السياسي والفكري والاجتماعي. القاهرة.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

تاريخ النشر: الطبعة الاولى، 2012.

عدد الصفحات: 106 صفحة